

المحاضرة السادسة

الأسس الفلسفية لتحليل الخطاب

الدكتور يحيى عباينة

جامعة مؤتة

الأربعاء 16 محرم 1435هـ- الموافق 20 تشرين الثاني 2013م

- مدخل الدراسة:

ستعمل هذه الدراسة المختصرة على توضيح مبدأ التجزئة النصية القائمة على فكرة من أفكار تحليل الخطاب التي ابتدعها النصابيون، والحقيقة أن أفكار هؤلاء ليست قليلة، أثبت بعضها نجاعة ما في تحليل الخطاب، كما تبين أن بعضها الآخر لاقى صعوبات أهمها عدم الوضوح والانصياع الجزئي لفلسفة التحليل القائمة على الكشف عن نصية النص استناداً إلى آليات أغلبها لغوية، وهو أمر طيب؛ لأنّ النص أو الخطاب هو مجموعة من التراكيب اللغوية.

وفي سبيل الكشف عن مفردات التجزئة النصية التي اعتمدها بعض اتجاهات التحليل النصي، رأينا أن تقوم هذه الدراسة على محاولة تقديم بعض المصطلحات والمفاهيم المنطلقة منها والفلسفات القائمة عليها، فأوردنا شيئاً عن الخطاب والنص، وعلم لغة النص (نحو النص) والهدف الذي يعمل على الوصول إليه، ثم سعت الدراسة إلى توضيح مصطلح تجزئة النص عن طريق تشريح المفهوم الذي انطلق منه، وحاولت الدراسة في هذا المبحث أن تبين العلاقة بين التجزئة للوصول إلى الكلية، والتشريح الهدمي الذي يوصل النص إلى قيم صوتية لا يمكن الحكم عليها على أنها أكثر من أصوات لا دلالة لها.

وبعد هذا أوردنا حديثاً عن مدى التوافق أو الافتراق بين آليات التجزئة النصية والنص القرآني، ووصلنا إلى اقتراح بديل عن التجزئة النصية، وهو دراسة التراكيب الأسلوبية، موردين مثلاً على هذه التراكيب الأسلوبية، وهو تركيب الاستفهام، وإن كان التركيب واحداً من البدائل، فما يقابله تحليل التحويلات الأسلوبية التي تعدّ مميّزاً من مميزات العربية، ولا سيما النص القرآني.

وأثبتنا في آخر الدراسة ما رأينا أنه ملحوظات مهمة تتعلق بالتجزئة النصية.

- معنى الخطاب ومعنى النص

يشارك الخطاب والنص في أمر واحد اشتراكاً تاماً، وهو اضطراب تحديد معنى كلٍّ منهما، ويعود السبب في هذا إلى عدم وضوح المفهوم الذي ينطلق منه المصطلحان، وتعدد المرجعيات التي تدرس هذين الموضوعين، وغالباً ما نجد أحدهما يفضي إلى معنى الآخر أو يشتبك معه في عدد من الدلالات، أو يصلان إلى حدّ الاشتراك فيما بينهما، ولهذا، فإنّ أدوات تحليل الخطاب تعدّ جزءاً لا يمكن فصله على علم النص أو نحو النص، لما بينهما من الاعتماد على الأدوات اللغوية المستعملة للوصول إلى تحليل مقبول للنص من وجهات نظر الموضوعين.

وعلى الرغم من أنّ الأساس اللغوي للخطاب أمر مفهوم يمكن ربطه مع مشتقاته بما فيها الخطاب، فإن الأمر لم يكن كما هو مأمول منه، فالخطاب مصدر الفعل المزيد (خاطب) من الأصل الثلاثي (خطب)، فالخطبة هو اسم للكلام والخطاب مصدره، يقال: خاطبهُ بالكلام، أي: راجعه به، وهما يتخاطبان^(١).

ولذا، فإنني أرشّح أن يكون معناه الرسالة التي تنقل من مرسل إلى مرسل إليه^(٢)، دون النص على أنّها الرسالة المكتوبة، فإن وسائل النقل تتجاوز الكتابة إلى ما لا يقلُّ أهمية عنها، وهو العنصر المعتمد على الرواية والمشاهدة، فمن المؤكّد أن العناصر القائمة عليها تحمل الرسالة التي تؤهلها لأن تكون (رسالة).

ولكن هذا الأمر ليس قائماً على الاتفاق بين العلماء والباحثين، فقد صدر عنهم عدد كبير من التعريفات، كقولهم إنه عملية الفهم والاستيعاب التي يتعرّض النص لها من مبتدئه إلى منتهاه، وهو الاتصال عبر الكلام أو المحادثة، أو القدرة على فهم النص التواصلي، أو أنه تناول أو معالجة مكتوبة أو منطوقة لنص طويل أو بحث أو أطروحة أو موعظة أو ما أشبه ذلك، أو هو الاتصال المؤلف، أو أن يطرح المرسل مسألة قابلة للنقاش والمحادثة، أو أن يتكلّم أو يكتب عن قضية كتابة مطولة وأكثر من هذه الأقوال أيضاً، ولكن أهم ما جاء في قاموس أكسفورد

(١) لسان العرب (خطب) 361/1.

(٢) الكافي، معجم عربي حديث لمحمد الباشا، ص414.

من هذه التعريفات يذهب إلى أن هذا يشتمل على المكتوب والمسموع من النصوص^(١).

والحقيقة أنّ مصطلح النص لا يقلُّ تعدداً في التعريفات عن مصطلح الخطاب، على الرغم من أنّه معروف النسب في المعجم العربي، فهو أيضاً من مادة (ن ص ص) ولكن علماء النص أو علماء لغة النص لم يتفقوا على تعريف واحد للنص أو علم لغة النص، بل إنّ علم لغة النص اتخذ طرائق غير معهودة في التشكيلات القواعدية للنص انطلاقاً من المدارس اللغوية الحديثة.

وأما تحليل الخطاب، فقد نما أولاً على ما يمكن أن نعدّه أنقاض المدرسة التركيبية الإنجليزية خاصة والمدرسة التركيبية عامة، إذ لم ينفع مع هذه المدرسة هجرة عدد كبير من رعاوسها إلى أمريكا، فبعد وفاة كبيرهم الإنجليزي (فيرث)، استلم الولاية بعده عالم كبير هو (هاليداي) الذي أراد أن يثبت للعالم أنّ المدرسة التركيبية الإنجليزية ما زالت قائمة ويمكنها أن تطرح إبداعاً، فخرج بمسألة (تحليل الخطاب)، في الوقت الذي كان زميلة المنسلخ عن المنهج التاريخي يقول هذا في أمريكا نفسها بعد أن هاجر إليها، وهو زيلج هاريس Z. Harris^(٢)، ليتخلى عن منهجه التاريخي، وأن يسهم إسهاماً كبيراً في (تحليل الخطاب)، وقد قام مشروعه على محورين: الأول منهما التحليل الصوري للنصوص، وهم ما طُوّر لاحقاً تحت اسم علم اللغة النصي أو النحو النصي، والثاني التحليل الاجتماعي للإنتاج اللفظي^(٣).

(1) Oxford Dictionary, P. 376.

(٢) الحقيقة أن هاريس هو أول من استعمل مصطلح تحليل الخطاب discourse analysis إذ نشر مقالاً في مجلة Language بهذا العنوان، وقد ترجم إلى الفرنسية في عام 1969 تحدث فيه عن الخطاب الملفوظ الذي يشتمل على الخطاب الشفهي والمكتوب على حدّ سواء، وهو الصحيح، انظر: بافو وسرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة محمد الراضي، ص260.

(٣) بافو وسرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص260-261.

فإذا ما حاولنا النظر في مفهوم الجملة، فإننا نجد أنه أكثر انسجاماً مع المصطلح، وإن كان يعاني إما من القصور في الدلالة، وإما من القصور في فهمه والافتقار إلى القدرة على الفصل بين الفائدة التركيبية (النحوية) والفائدة التواصلية، فقد عرّفه العلماء بأنه اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وإن ذهب بعض كبار النحاة إلى تعريفها وفقاً لشكلها التركيبي، فالجملة عبارة عن الفعل وفاعله (الفعلية) وما كان صدرها اسم (الاسمية) والمصدرة بظرف (الظرفية) ⁽¹⁾، وهو توسّع يتجنّب الوقوع في تفسير المقصود بالفائدة، فإنّ النحاة كانوا يدركون أن الفائدة إنما هي تحقيق عناصر الإسناد، وأما الفائدة التواصلية فلا تدخل في هذا الأمر، فقد كانوا يدركون معنى الفائدة، ولهذا لم يعترض منهم معترض على معنى الفائدة التي يحسن السكوت عليها.

- التماسك والانسجام ومبدأ التجزئة:

يقوم معيار التماسك والانسجام على تأسيس مبدأ الترابط النصي، وهو معيار يحقق للنص عنصر النصية تحقيقاً قوياً وفقاً لما يهب إليه علماء تحليل الخطاب، وهما أوثق المعايير بالنص، ولما كان النصّ يقوم بشكل أساس بوصفه نسيجاً قائماً على الترابط، فقد جاءت أغلب حدود النصّ تحمل مفهومي التماسك والانسجام. فالنصّ هو كلّ تأليف لغوي منطوق من حدث اتصالي (في إطار عملية اتصالية)، محدّد من جهة المضمون، ويؤدّي وظيفة اتصالية يمكن إيضاحها، ويقصدها المتحدث، ويدركها شركاؤه في الاتصال، وتتحقّق في موقف اتصالي ما، إذ تتحوّل المنطوقات اللغوية إلى نصّ متماسك، يؤدّي بنجاح وظيفة اجتماعية اتصالية، وينتظم على وفق قواعد تأسيسية (ثابتة) ويمكن كتابة النصّ

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 490.

كتابة ليخرج من إيسار هذا التحديد الذي أتى به أحد النصابيين المعروفين، وهو (شميت)^(١).

وعلى هذا، فإنه يمكن القول إن الغاية الاتصالية التي يسعى النصّ إلى تحقيقها تتمّ بهذين المعيارين، ومن هذا المنظور كانت رؤية هارفيج للنصّ على أنّه ترابط مستمرّ للاستبدالات الخطية التي تُظهر الترابط النحوي في النصّ. أما فاينريش فقد وصفه بأنّه: "تكوين حتمي يحدّد بعضه بعضاً؛ إذ تستلزم بعض عناصره بعضها الآخر لفهم الكلّ، فللنصّ كلّ ترابط أجزاءه من جهتي التحديد، والاستلزام، إذ يودّي الفصل بين الأجزاء إلى عدم وضوح النصّ، كما يودّي عزل عنصر من عناصره أو إسقاطه، إلى عدم تحقّق الفهم. ويفسّر هذا بوضوح من خلال مصطلحي "الوحدة الكلية"، و"التماسك الدلالي" للنصّ في حين لا يعدّ جون لاينز أيّ قطعة لغوية نصّاً ما لم تتسم بسمات التماسك والترابط^(٢).

ومن هنا يمكن النظر إلى التجزئة من حيث المصطلح على أنّها نقيض البناء وعنصر الكلية، وقد تخلص أتباع التجزئة النصية من هذا الذي يبدو تناقضاً في الفلسفة الكلية للنصية بقولهم إنّ التجزئة تهدف إلى بناء الكلية من أجل الوصول إلى تدوّن عميق للنصّ أو تحليل لعناصره وتحديد أشكاله، وهو أمر ننظر إليه من جهتين: الأولى منهما تتعلق بالانتماء إلى علم اللغة البنيوي، فإذا أخذنا بهذا الأمر فإنّ انتماء التجزئة وإعادة البناء يفضي إلى النحو السوسيري أو نحو الجملة، وهو ما لا يريده النصابيون الذين يصرون على أنّهم يدعون إلى نحو النصّ وليس إلى نحو الجملة.

(١) جبار الذهبي، النص والخطاب، دراسة إجرائية في العلاقات النصية، ص 12، وينظر: سعيد

البحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 99-100.

(٢) سعيد البحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 99-100.

وأما المسألة الثانية، فهي التساؤل عن المنطلق التقعيدي، فهل هو النصّ الكلي أو الجملة التي أرادها النحو بمفهومه التحليلي والتركيبى في بناء القواعد على أساس الجملة، وهو ما لا يريده علم اللغة النصي، وهذا يعني أنهم غير معنيين بالنحو في مفهومه الواضح، بل يريدون بناء قواعد لتحديد أشكال النص وطرق فهمه، وهو ما نص عليه النصابيون الآخرون، ومن ثمّ يمكن النظر إلى قواعد الانسجام والتماسك على أنها سعي لبناء قدرة نقدية باستخدام أدوات نحوية تنطلق من نحو الجملة وليس من نحو النص.

هدف علم اللغة النصي:

يمكن أن نطرح سؤالاً عن هدف علم اللغة النصي في نظريته إلى الخطاب اللغوي، وهو: هل يسعى هذا العلم نحو التخلّص من مستويات التحليل التركيبي؟ إن هذا السعي إذا نجح في تحقيق هدفه سيفضي إلى التخلّص مما يسميه النحاة الغربيون "قواعد النحو السوسيري"، وهو النحو بصورته العربية الكاملة، وهو نحو الجملة أو نحو التركيب الجملي الذي يهتم بكشف قواعد الجملة، وعليه بُنيت قواعد النحو العربي وقواعد النحو في اللغات قبل أن يحاول نفرٌ من علماء اللغة النصيين أن يعملوا على الدعوة إلى (نحو جديد) مادته (النص) لا الجملة، لأنهم يعتقدون بوجود إجحاف في التقعيد انطلاقاً من الجملة التي تشكّل جزءاً من النص، ويذهبون إلى أنّ النص أولى بوضع القواعد من الجملة التي سيكون التقعيد انطلاقاً منها تقعيدياً محدوداً ومبتسراً، فهو يمثّل الكلية التي تقضي إلى تأدية رسالة اللغة، وهي تحقيق التواصلية بين المنتج والمتلقي.

إنّ هذا الهدف الذي يبدو معقولاً أول وهلة يصطدم بعدد من المعوقات التي تمنع من تحقيقه، ومنها أن المفهوم الذي ينطلق منه مصطلح النص، أو الخطاب مفهوم غير محدّد من حيث الكم أو النوع، فمساحة النص أو الخطاب غير ممكنة

التحقق، لأننا نستطيع أن نطرح سؤالاً لا يمكن الاتفاق على الإجابة عنه، وهو:
هل تصلح العبارة المكوّنة من تركيب جملي واحد قائم على علاقة كلية تتمتع
بتحقق الإسناد فيها لأن تكون نصاً أو خطاباً؟

والحقيقة أن النصانيين قد اختلفوا فيما بينهم في الإجابة عن هذا التساؤل،
فيرى بعضهم أنه نصّ صالح للتحليل النصي صلاحية النص المكوّن من عدد
كبير من التراكيب الجمالية، فيما يذهب آخرون إلى أنه يفتقر إلى عنصر مهم من
العناصر التي تحقق للنصّ نصيته، ومن ثمّ فهو عنصر من عناصر الخطاب لا
غير.

ولقد اهتمّ العرب القدماء بهذا العنصر الخطابي، وعدّوه نصّاً صالحاً للتحليل
لا التععيد، فنشأ عندهم ما يعرف بأدب التوقيعات، فقد كان أولو الأمر من الحكام
والولاة أو كتّابهم يجيبون على مطالب الناس بتوقيع جملي قصير⁽¹⁾، كما: قليل
دائم خير من كثير منقطع، رداً على طلب زيادة الدخل لأحد العاملين الذي تقدّم
به مطالباً بزيادة راتبه، زيادة على عدد من الفنون الاختزالية التركيبية.

ويمكن الحديث في هذا الصدد عن الوظيفة التي يقوم عليها جهد النصانيين
العرب، إذ يمكن أن نلتمس اتجاهين رئيسيين أولهما المادة التنظيرية، إذ يعمل عدد
منهم على محاولة نقل مشروع نحو النص إلى الأكاديمي العربي من أجل أن يأتي
بجديد يمكن ترويجه بينهم، ولا أريد أن أتهم هذا الاتجاه بالرغبة في (سرقة
الأضواء) لأننا نجد منهم من يخلص النية بتوجيهه هذا الفرع العلمي إلى النص
الأدبي واتجاه جديد للنقد يقوم على اعتماد بعض الأدوات اللغوية في تحليل
النصوص ونقدها.

(1) تاريخ اللغة العربية لجورجي زيدان، ص25، دار الهلال، القاهرة، 1904.

وأما الاتجاه الثاني، فهو اتجاه شكّل وعياً قد يكون كبيراً أو جزئياً بآليات علم اللغة النصي، دون أن يلتفت إلى الفلسفات التي تقف وراءه، وطبّق هذا على النصوص العربية، فنجح بنسب متفاوتة في هذا الأمر لأنّه اتجاه نقدي وليس اتجاهاً يهدف إلى التععيد اللغوي، وهم أحسن حالاً من الاتجاه الأوّل لأنهم لم يكونوا يهدفون إلى تععيد النص بقدر ما كانوا مهتمين بتحليل حدّاثي للنص.

ولا أريد أن أزيد في هذا المقام على القول إنّ الاتجاهين كانا معروفين دون أن يحاول أحدهم أن يقول إنه مجدّد، ولعل أوفر النظريات خطأً في مجال البحث عن العلاقات الكلية ما جاء عند الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، دون أن يحاول أن يتبنى اتجاهاً جديداً في التععيد النحوي، بل كان يدعو إلى فهم كلية النص القرآني المعجز، والدليل على أنّه كذلك أننا نجد كتابه النحوي "المقتصد في شرح الإيضاح" يخلو من أي إشارة إلى نظرية النظم، لأنّه كان يدرك أنّه يكتب عن التركيب الجملي ومكوّنات الجزئية ويقعدّ له، ولم يحاول أن يتحدّث عن النص والتععيد له.

ومن الممكن أن نمتدح النصانيين العرب لأنهم لم يلتفتوا إلى الفلسفات الكلية، لأنّ بعض هذه الفلسفات يتناقض مع الفهم العربي المسلم للكون والحياة، فإذا كان التشريحيون أو التفكيكيون أو الهدميون يعتمدون فكرة تجزئة النص الكلي مهما كان دون نظر إلى الناحية القداسية، فيجتريئون على تجزئة كل ذات كلية بما فيها الذات الإلهية، فإن الفكر المسلم لا ينظر إلى الذات نظرة تشي برغبته في تفكيكها، فالمسلم يدرك تماماً أن الذات الإلهية لا تخضع لمرحلة الفتق التي تحكم ضوابطها وقواعدها الفيزيائية حياة الإنسان ضمن المكان والزمان والحركة، وأن

الذات الإلهية العلية لا تخضع للفتق، بل هي موجدة هذا الفتق وقد كانت موجودة قبله (مرحلة الرتق) التي لا تحكمها ضوابط الفيزياء⁽¹⁾.

ومما يمكن أن نورده معتمداً على توضيح هذه الفكرة ما جاء في قوله تعالى: "أولم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقاً ففتقناهما"⁽²⁾، فلقد تحدّث الواحد العظيم في هذه الآية عن حالتين من حالات الخلق، ما قبل الفتق والانفصال، وما بعده، والمعنى أنّ السماء والأرض كانتا شيئاً رتقاً، أي أنّ السماء كانت متّصلة بالأرض لا فضاء بينهما، ففتقهما الله وفرّجَ بينهما بعدما كانا شيئاً مصمتاً⁽³⁾، وهذا يعني أن مرحلة الرتق كانت قبل حادثة مشيئة الخلق الكوني، ولم يكن الكون محكوماً بقوانين الطبيعة التي جاءت بعد الفتق، فأراد الله لهذا الكون أن يسير وفق القوانين التي وضعها للمرحلة الجديدة، وأما هو تعالى، فلا يُحكّم بالفتق نفسه، ولا بالرتق المحكوم بعقل يعرف الإنسان بعضها، كمبدأ الحركة وكون الخلق الجديد خاضعاً لمبدأ الزمن والمكان، ومن نعم الله الواحد الأحد أنّه خصّ الإنسان بالقدرة على الكشف عن بعض قوانين الحياة دون أن يمنح هذا الأمر للمخلوقات الأخرى، ولكنّ تفسيره لها يظل خاضعاً للمحدودية التي يمكنه الوصول إليها، في الوقت الذي لا يمكنه أن يفكّر في مرحلة الرتق السابقة، وهي مرحلة لا يمكن الكشف عنها؛ لأنّها مما يختص بها الموجد العظيم.

تجزئة النص:

(1) ينظر: يحيى عباينة، الذات بين البناء والتفكيك، ص 29-30.

(2) سورة الأنبياء/30.

(3) الزمخشري، الكشاف، 570/2.

لقد قطع المشروع الذي ينظر إلى النصّ نظرة قائمة على النحوية الكلية شأواً بعيداً، فبعد أن عمد عدد كبير من نحويي النص إلى عرض مناهجهم ومعالجاتهم لما اعتقدوا أنّه نحو جديد قائم على النص لا الجملة، وحددوا من خلاله عدداً كبيراً من أشكال النص لم أرَ أنها تخرج خروجاً كبيراً على ما حدّده علماء البلاغة العربية الذين يرميهم أتباع (علم اللغة النصي) من العرب بأنهم لم يبلغوا أن يكونوا الأصل الذي انطلق منه النحو النصي، بل إنهم يرون أن البلاغة العربية لم تبلغ هذا الشرف، وذهبوا إلى أنّ الأسلوبية هي الأصل التاريخي لعلم النصي، وهو ما يغامر العرب بمنحه مصطلح (البلاغة في ضوء النقد الحديث) علماً بأنّ هذا المصطلح يحمل قدراً كبيراً من مجافاة المفهوم، لأنّ البلاغة تحت هذا المسمى يمكن أن تكون بديلاً للأسلوبية، أقول: بعد هذا الأمر لم يتفق النصابيون وعلماء تحليل الخطاب على تحديد معنى النص، أو أشكال النص، بل لم يتفقوا على أنّ فهم النص ليس جزءاً من النحوية التي ذهبوا إليها، فخرج أحد أعمدة نحو النص-وهو فاينريش- بنظرية جديدة تدعو إلى نقيض الكلية، وهي التجزئة، وبما أن علم لغة النص ولد في فترة متأخرة تكاد تكون معاصرة لظهور المنهج التفكيكي، فإنه يمكن القول إن فاينريش قد انفق معهم في مسألة تشريح النص الكلي، أو ما أطلق عليه مسألة تجزئة النص، فعلى الرغم من أنّ فاينريش أراد أن يجعل النص أساساً لدراسة لغوية قوامها أنّ النصّ وحدة كلية مترابطة الأجزاء؛ لأنّ الجمل من وجهة نظره وحدات تركيبية يتبع بعضها بعضها الآخر وفقاً لنظام معقد، بحيث تسهم كلُّ جملة في فهم الجملة التي تليها فهماً صحيحاً، كما أن هذه الجملة التالية عليهما تسهم في فهم الجمل التي سبقت أيضاً⁽¹⁾.

(1) علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، سعيد البحيري، ص 193-197.

إن هذا المفهوم والأداء الذي يستند إليه يحمل في طياته تطويراً لفكرة قواعد النص الكلية التي تمكننا من الاستغناء عن القواعد التي اعتقدوا بجزئيتها، وهي قواعد نحو الجملة، وهو أمر مخالف لفكرة القواعد، لأن وضع قواعد اللغة مخالف لمنطق التقعيد، وإن كان يصلح لوضع قواعد لغوية يمكن الاستناد إليها في تحليل النصوص اللغوية.

وأحسب أن هذه الآلية من آليات تحليل النص لغوياً تلتقي مع التفكيكية في مسألة الدعوة إلى تجزئة النصوص الكلية، وإن كانت لا توصله إلى النهايات التكوينية التي يمكن أن تكون (العناصر الفونيمية) أو أصغر وحدة صوتية، بل تتوقف عند حدود الجملة، مما يعني في واقع الأمر الرجوع إلى قواعد نحو الجملة، ولكن أمراً واحداً يمنع من أن نحكم هذا الحكم، وهو أنّ التجزئة في هذا المجال لا تهدف إلى تفكيك الأجزاء، بل تهدف إلى الكشف عن دلالات النص، مما يعني في النهاية أنه مسألة نقدية محضّة، وإن كانت تعتمد أدوات لغوية.

- هل علم لغة النص يسعى لهدم نحو الجملة؟

يتردد في الأوساط العلمية أنّ نحو النص قد جاء ثورة على نحو الجملة أو النحو السوسيري، وهو أمر يكاد يكون من المسلمات عند دعاة اتباع هذا العلم الذي يعنقدون بجذته، ونحن إذا نظرنا إلى هذا النحو على أنّه بديل عن نحو الجملة سنناكّد من صدق هذه المقولة، ولكن إذا عرفنا أنه سبب تشكّل نحو النص، سنعرف أن هدف لم يكن تدمير نحو الجملة، بل البحث عن وسائل لغوية لفهم النص الذي اعتقدوا بأنّه أهم مرحلة من مراحل التواصل، ولهذا، فإننا إذا نظرنا إليه على أنه محاولة لهدم نحو الجملة، فسنرى أنّه تخريب لقواعد النحو التي استقرت عبر قرون طويلة من البحث المجهد، وإذا أخذناه على أنّه وضع آليات للتنبؤ العميق للنص، فيمكن عندها أن نقول إنّه إفادة علماء النص من الأدوات اللغوية

في تحليل النص الأدبي، مع النظر إلى مسألة الاتفاق على تعريف النص أو الخطاب.

وهذا يعني أن النحويين: نحو الجملة ونحو النص يمكنهما أن يتعايشا جنباً إلى جنب، بعيداً عن أي شكل من أشكال الصراع، وهو أمر أقرّ به النصانيون إقراراً تاماً عندما وافقوا على أنّ نحو النص يعدُّ بديلاً ناجعاً للبلاغة الحديثة أو الأسلوبية⁽¹⁾، وأما أن يكون بديلاً عن النحو في قواعده المعيارية التي تعالج التركيب الجملي، فأمر لا يقبله العقل.

ومن هنا فإنّ آخر ما قال به النصانيون ممثلاً بفاينريش لا يعد أكثر من محاولة لتحليل النص والخطاب، ومحاولة سبر غوره دون محاولة لهدم نحو الجملة، فقد استعمل أدوات لغوية تعتمد على النحو بمفهومه السوسيري لتحليل النصوص، كما فعلت البلاغة الحديثة أو الأسلوبية عندما اعتمدت أدوات قوامية القواعد النحوية، للوصول إلى كلية النص ومحاولة الوصول إلى تذوّق عميق؛ لأن الوصول إلى التذوق المطلق أمر دونه استحالة حصر اللغة في قواعد معينة محدّدة، كقواعد نحو الجملة أو قواعد نحو النص.

والذي يثبت أن نحو النص لا يمكن أن يسعى إلى الهدمية القواعدية القائمة على التركيب الجملي أنّ فاندايك، وهو أحد أقطاب النحو النصي سعى إلى ابتداء نموذج للتحليل النصي عن طريق تسخير طاقات النحو التوليدي التحويلي وعناصر التحويل التي جاءت بها هذه النظرية، كالحذف والموقعية وأدوات الربط والعناصر المؤكّدة وغيرها من العناصر اللغوية التحويلية التي تعمل على إضفاء قيم دلالية إلى النص، وهي في حقيقتها جزء من التركيب الجملي تتضافر مع ما يجاورها من التراكيب الأخرى لأداء الرسالة أو الدلالة والقيمة.

(1) علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، سعيد البحيري، ص 9-11.

كما استعمل الاستبدال، وهو عنصر من العناصر التي سبقت تشومسكي والمدرسة التحويلية التوليدية، إذ بدأ هذا المصطلح ناضجاً في الفكر اللغوي التركيبي، فقد استعمله فيرث في نحو الجملة معتمداً عليه في تحديد المعاني النحوية الموجودة في التراكيب الجمالية، وهو أيضاً الإحلال، أو استبدال النمط اللغوي pattern substitution⁽¹⁾، ويعني عند التركيبين تحديد المعنى النحوي للمفردة اللغوية ضمن التركيب اللغوي عن طريق إحلال كلمة معينة شبيهة باللفظ المراد تحديد معناه، ضمن المؤشرات الشكلية نفسها، فإذا جاز أن تقع في موقعها، فإنه يمكن تحديد معنى اللفظ غير المعروف قياساً على اللفظ المعروف المعنى.

وهذا يثبت أن آليات النظر اللغوي عند فاندايك لم تخرج على أدوات الأسلوبية أو البلاغة الحديثة، فهي قائمة على الكشف عن العلاقات الاستبدالية أو الإحلال، والمجاورة والتصاحب والازدواج والتوازي والمثابرة والفصل والوصل، وهي أمور لم يكشف عنها خارج إطار نحو التركيب الجملي⁽²⁾.

تجزئة النص والقرآن

تعني التجزئة وفقاً لمفهوم فاينريش الذي سبق أن عرضناها توظيف التراكيب الجزئية لأجل الوصول إلى تحليل النص أو الخطاب اللغوي، من أجل الكشف عن الأوجه القواعدية للنص، بحيث يسهم كل تركيب جملي جزئي في الكشف عن نصية النص أو الخطاب عن طريق توضيح ما سبق والوصول إلى التركيب التالي، وهذا يكشف عن قواعد النص من وجهة نظرهم.

(1) علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، ص29.

(2) علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، سعيد البحيري، ص41.

وانطلاقاً من هذا، فإنَّ أي نصّ يكون قابلاً للتجزئة أو البحث في نحويته، وقد عرفنا أن المفسرين العرب قد انقسموا وتشعبوا في معالجتهم النص القرآني، فذهب عدد منهم إلى النظر في النظم القرآني على أنه نصّ معجز بالصرف، وآخرون رأوا وجوهاً إجازية أخرى، في حين رأى آخرون، كعبدالقاهر الجرجاني (ت473هـ) أنّ إعجاز القرآن يكمن في نظمه وفقاً لقواعد اللغة العربية، وقد عرفت هذه النظرة بنظرية النظم التي نادى بها هذا العالم الكبير⁽¹⁾، وانطلاقاً من هذه النظرية فقد عالج عبدالقاهر مسألة الإعجاز القرآني منطلقاً من القواعد النحوية التي وردت ممثلة في النص القرآني، وهي تشتمل على ما اشتملت عليه مفردات فاندائك، كالمرتبة أو الموقعية (التقديم والتأخير) مع التركيز على موقع الأداء بين الخبر والإنشاء، والمعاني النحوية المختلفة "فاعل، مفعول به...."، والمعاني الناشئة عن المعنى النحوي كالتوكيد المفتوح على أصناف التركيب المختلفة، والحذف والذكر الذي يشتمل على المفردات النحوية المختلفة، كحذف المبتدأ والمفعول به، والفروق في الخبر كالاسم والخبر في الإثبات، والتعريف والتكثير في الإثبات، والجملة الحالية وغيرها، والنظر إليها من منظور نحوي يثبت أنّها أدوات نحوية نادى بها عبدالقاهر كما نادى بها النصابيون أتباع نحو النص، ولكنه لم يناقض نفسه عندما لم يدعُ إلى وضع قاعدة كلية للنص، غير قاعدة النظم التي تهتمُّ باتساق التراكيب المكونة للنص الكلي مع قواعد اللغة، إذ لا يمكن لهذه المفردات أن تحتمَّ على المنتج أن يتبع شكلاً معيناً أو نحوية بعينها للنص الكلي، ولكنه دعا إلى الكشف عن قواعدية التراكيب المكونة للنص، وهو ينظر في هذا المقام إلى النص القرآني.

وأما أن أطبق هذه الآليات بالصورة التي يطبقها معالجو النصوص من أغلب الباحثين النصيين العرب، فإنَّ الأمر لا يتمُّ بهذه الصورة، إذ إنهم يبحثون

(1) دلائل الإعجاز في علم المعاني، نشره محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1978، ص69.

في توافر ما يروونه عناصر للاتساق والانسجام النصيين، ويهتمون اهتماماً كبيراً بموضوع الإحالات المعتمدة على الضمائر، فإذا حدث هذا، فإن الحكم على تماسك النص ستكون محكومة بمسألة وجود الإحالات أو عدم وجودها، وسيكون الحكم على الالتفاتات الكثيرة في صور العدول الضميرية الموجودة في صور الأداء القرآني وقراءات القرآن، أو أن الباحث سيعلم نتيجة المنصاعة لقدسية النص قبل أن يبدأ دراسته، وهو أمر يبعده عن التماس جماليات الأداء الحقيقية الموجودة في التركيب القرآني، زيادة على انشغاله بمسائل التجزئة، وبعدها لن يخرج بنتيجة.

ستكون كثير من سور القرآن الكريم من عدد من الموضوعات، قد تتربط برابط واحد من حيث الرؤيا، كسورة الكهف مثلاً التي تكونت من عدد من الموضوعات التي تتضبط تحت باب القصص القرآني الموصول بالعبارة التي ترتبط بالآية الأولى (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، فيما لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشّر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً)⁽¹⁾، على أننا هنا يجب أن نسجل أن عنصر الوعي بالعالم هو عنصر الربط الموضوعي الوحيد الذي يمكن من خلاله الكشف عن اتساق النص، وأما عناصر الحذف والزيادة والموقعية والإحالات القبلية والبعديّة والمقامية، وعناصر الربط بالأدوات والظروف المختلفة، فهي عناصر موجودة في سورة الكهف كما هي كذلك في غيرها من نصوص القرآن، ونحن انطلاقاً من عنصر الوعي بالعالم نستطيع أن نوجه السورة توجيهاً موضوعياً، وأما أن نقول إن السورة تشتمل على عدد معين من الإحالات الضميرية القبلية أو البعدية، مما يعني أن النص يحقق عناصر الانسجام النصي، فإننا سنجد في هذه السورة أيضاً عناصر غائبة، ولكن الانسجام متحقق فيها،

(1) سورة الكهف/2-3.

فإنّ هذا يعني محاسبة النص الكلي باستخدام أدوات تعاني من النقص وعدم الاتفاق عليها بين النصيين أنفسهم.

والأمر أشد تعقيداً من هذا في الترتيب التوقيفي لبعض السور المدنية التي تتشكّل بنيتها من موضوعات متفرّقة لا يجمعها ضابط موضوعي واحد، ولكنها تتكوّن من عدد كبير من الموضوعات المتباينة، فإننا لا نستطيع أن نفسرها أو أن نبحث في وحدتها وما يدعى الانسجام والاتّساق النصي، فهل نقول إن هذه السورة أو تلك تعاني من التفتت المضموني؟ وهو ما يجيب عنه النصيون بأن عناصر الضبط والوصل والإحالات والموقعية موجودة فيها مما يعني تحقيق النصية بعيداً عن التواصلية المضمونية.

ولكن، ما هو تحليل الخطاب الذي يمكن أن نبشّر به لخدمة اللغة العربية؟

تحليل التركيب بديلاً لمفردات تحليل الخطاب

الجملة في اللغة تركيب معقد، بمعنى أنه متعدد المستويات، وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة، ومنظورات مختلفة؛ لأن الكلام الذي يتشكل خلال عملية الكلام أو النشاط الكلامي يعد الأساس لأيّ دراسة لغوية⁽¹⁾ ومعنى الكلام ينجلي من تركيبه الذي يَنقُلُ إلينا الخبرَ أو الفائدة.

والذي يهمننا في هذا المجال هو بعض القضايا التركيبية التي تتعلق ببعض التراكيب الكلامية العربية، وفيه تتوافر مفردات تحليل الخطاب استناداً إلى التركيب الجملي وأساليب اللغة التي تتبعها في إنشاء النص، وهو ما يمكن أن يؤوّل في آخر الأمر إلى الكشف عن مكنون النص كشافاً لا يخلُ بالقواعد الكلية لإنشاء النصوص، فهي في مجملها تعتمد على التركيب سواء أكان جملة بسيطة أو

(1) دراسات في علم النحو العام والنحو العربي 1

معقدة، إذ لا تتسامح اللغة مع الانزياحات الحادة في التراكييب الجميلية، ولكنها لا تضع حدوداً للنص كما وكيفاً.

ومن المفيد أن نذكر أنه حتى ننجح في تحليل التركيب اللغوي، فإننا نلجأ إلى مفردات لغوية نحوية تتطلق من نحو الجملة.

تركيب الاستفهام

وفي هذا المقام مواضع لهزمة الاستفهام قرئت وصلأ وقرئت استفهاماً، نحو: قوله تعالى: (أَتَّخَذْنَاكُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ)^(١).

قرأ أبو عمرو بن العلاء وحزمة والكسائي: اتَّخَذْنَاكُمْ، بهزمة الوصل. ووجهها بعض العلماء على أنها صفة لـ(رجال) في الآية السابقة، كما وجهت على أنها حال. وقرأ أبو جعفر والأعرج والحسن وقتادة من غير السبعة وابن عامر وعاصم ونافع وابن كثير: اتَّخَذْنَاكُمْ بهزمة الاستفهام على جهة التوبيخ لها والأسف، بمعنى: اتَّخَذْنَاكُمْ سِخْرِيًّا ولم يكونوا كذلك^(٢).

وقال مكي بن أبي طالب^(٣): "وحجّة من وصل أنه استغنى عن الألف بما دلّ عليه الكلام من التقرير والتوبيخ، وبدلالة (أم) بعده على الألف، ويجوز أن يكون جعله خيراً؛ لأنهم قد علموا أنهم اتخذوا المؤمنين سخرياً، فأخبروا عما فعلوه في الدنيا، ولم يستخبروا عن أمر لم يعلموه، ... ويكون (اتخذناهم) وما بعده صفة لـ(رجال) ... وحجّة من همز أنه حملة على لفظ الاستفهام الذي معناه التقرير والتوبيخ، وليس على جهة الاستخبار عن أمر لم يعلم، بل علموا أنهم فعلوا ذلك في الدنيا، فمعناه أنهم يوبخ بعضهم على ما فعلوه في الدنيا من استهزائهم بالمؤمنين".

(١) سورة ص/63.

(٢) البحر المحيط 407/7

(٣) الكشف 233/2-234

كما نجد توجيهات أخرى على حذف همزة الاستفهام بمعنى ورود تركيب
الاستفهام دون وجود الأداة، وهو ما يسمى في عرف المعاصرين: الاستفهام
بالتنغيم، وذلك كما في المواضع الآتية:

في قوله تعالى: (أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ) ^(١)، قرأ الجمهور: أَشْهَدُوا، بهمزة الاستفهام
الداخلية على (شهدوا) ماضياً، مبنياً للفاعل والمعنى: أحضروا خلقهم؟ وقيل: سألهم
الرسول صلى الله عليه وسلم: ما يدريكم أنهم إناث (أي الملائكة)؟ فقالوا: سمعنا
ذلك من آبائنا، ونحن نشهد أنهم لم يكذبوا، فقال الله تعالى: "ستكتب شهادتهم،
ويستلون عنها"، أي في الآخرة ^(٢)، وقرأ نافع: أَشْهَدُوا، بهمزة داخلية على (أشهدوا)
الرباعي المبني للمفعول بلا مدّ بين الهمزتين، وقرأ علي بن أبي طالب وابن عباس
ومجاهد وأبو عمرو ونافع بتسهيل الثانية بلا مدّ، وجماعة بمدّ بينهما. وعن عليّ
والفضل عن عاصم تحقيهما بلا مدّ كقراءة نافع الأولى، وقرأ الزهري: أَشْهَدُوا على
الاستفهام دون همزة الاستفهام، فقيل: المعنى على الاستفهام، وحذفت الهمزة لدلالة
المعنى عليها ^(٣). ومثل هذا أيضاً في قوله تعالى: "وَقَالُوا أَلَيْسَ خَيْرٌ أَمْ هُوَ" ^(٤)، فقد
فقد حَفَّفَ حمزة وعاصم والكسائي الهمزتين، وسهّل باقي السبعة الهمزة الثانية بين
بين، وفي رواية عن ورش أنه قرأ بهمزة واحدة على صورة الخبر، فاحتمل أن تكون
همزة الاستفهام محذوفة لدلالة (أم) عليها، واحتمل أن يكون خيراً محضاً ^(٥). وفي

(١) الزخرف 19/43

(٢) البحر المحيط 10/8 وذكر مكي أن قراءة نافع بهمزة بعدها واو خفيفة الضمة انظر الكشف 257/2
وانظر البدور الزاهرة 289

(٣) البحر المحيط 10/8

(٤) الزخرف 58/43

(٥) البحر المحيط 25/8 وانظر الكشف 261/2 وانظر مثل هذا في زاد المسير 242/3 وتفسير

النسفي 70/2

قوله تعالى: (أَنْدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) (١). قرأ الجمهور: إذا مِتْنَا، بالاستفهام وهم على أصولهم في تحقيق الثانية وتسهيلها والفصل بينهما، وقرأ شيبه والأعرج وأبو جعفر ويحيى بن وثاب والأعمش، إذا بهمزة واحدة على صورة الخبر، فجاز أن يكون استفهاماً حذف منه الهمزة (٢).

ومن التوجيهات الإعرابية القائمة على علة التركيب التي تخص الاستفهام ما ورد على تركيب التسوية في الاستفهام، وذلك كما في المواضع الآتية:

في قوله تعالى: (أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ) (٣)، قرأ الجمهور: أَسْتَكْبَرْتَ، بهمزة الاستفهام وعادلت (أم) هنا الهمزة، وقرأت فرقة منهم ابن كثير: أَسْتَكْبَرْتَ بصلة الألف، وهي قراءة ليست في مشهور ابن كثير، فاحتمل أن تكون همزة الاستفهام محذوفة، لدلالة (أم) عليها كقول عمر بن أبي ربيعة:

بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ (٤)

واحتمل هذا الأمر أن يكون إخباراً أيضاً، وجاء على سبيل التقريع (٥). وفي قوله تعالى: "أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا" (٦)، قرأ ابن كثير ونافع وحمره والأعمش وعيسى وشيبة والحسن في رواية عنه: أَمَّنْ، بتخفيف الميم والهمزة كما

(١) ق 3/50

(٢) البحر المحيط 120/8

(٣) ص 75/38

(٤) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص 209، والمقتضب 394/3 والمحتسب 50/1 والجمل المنسوب للخليل 235 برواية (بثمانى) بالياء.

(٥) البحر المحيط 410/7

(٦) الزمر 9/39

يبدو لاستفهام التقرير، ومقابله محذوف لفهم المعنى، والتقدير: أهدا القانت خير أم الكافر المخاطب بقوله: (قل تمتع بكفرك)، وفيه حذف المقابل، كقول أبي ذؤيب:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهَا سَمِيعٌ فَمَا أَدْرَى أَرْشُدُ طِلَابُهَا^(١)

والتقدير: أرشد طلابها أو غي، وقرأ باقي السبعة والحسن وقتادة والأعرج وأبو جعفر: أَمَّنْ بتشديد الميم، وهي (أَم) دخلت ميمها على ميم (مَنْ)، فاحتملت (أَمْ) أن تكون متصلة، ومعادلتها محذوف قبلها، تقديره: أهدا الكافر خير أم من هو قانت، وهذا التقدير بحاجة إلى ما يناظره من كلام العرب، ولذلك فإنَّ (أَمْ) يمكن أن تكون منقطعة تنتقد بـ(بل) والهمزة، والتقدير (بل من هو قانت، صفته كذا، كمن يكون ليس كذلك)^(٢).

وذكر مكي أنَّ حجة من خفف (أَمَّنْ) أنه جعله نداء، فالألف للنداء، ودليله قوله: "هل يستوي"، ناداه مشبها إياه بالنداء، ثم أمره، ثم ذكر أنه يحسن أن تكون الألف للاستفهام على أن يُضْمَرَ معادلٌ للألف في آخر الكلام؛ لأنَّ التركيب تركيب تسوية، وتقدير الكلام على هذا: أَمَّنْ هو قانت كمن هو بخلاف ذلك، ولا بد من هذا الإضمار؛ لأنَّ التسوية تحتاج إلى اثنين، وإلى جملتين^(٣).

وفي قوله تعالى: "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ"^(٤)، قرأ الجمهور: أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ، بهمزة التسوية التي أصلها همزة استفهام، وطرح ألف الوصل، وقرأ أبو جعفر: أَسْتَغْفَرْتَ بِالْمَدِّ، قيل: المدة عوض عن همزة الوصل كالمدة التي في قوله تعالى: (قُلْ الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ)^(٥) لكن هذه المدة في الاسم تمنع

(١) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 43/1، وهمع الهوامع 132/2.

(٢) البحر المحيط 418/7 وانظر الكشف 237/2 وزاد المسير 165/7 وتفسير النسفي 51/4

(٣) الكشف 237/2

(٤) المنافقون 6/63

(٥) الأنعام 143/6

أن يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا يحتاج ذلك في الفعل؛ لأنَّ همزة الوصل فيه مكسورة، واللفظ في هذا الموضع خبر، والمعنى على الاستفهام، والمراد التسوية، فجاز حذف الهمزة لدلالة (أم) عليها⁽¹⁾.

وهذه هي بعض المواضع التي يمكن أن نحتكم إلى تركيب الاستفهام فيها، وهي في مجملها تمثل أسلوب الاستفهام بالهمزة التي تعد أم باب الاستفهام.

ونلمس من هذا العرض أنَّ الاستفهام في القراءات القرآنية جاء على صورتين: الصورة العادية التي يتركَّب فيها أسلوب الاستفهام من أداة الاستفهام التي لها الصدارة في الكلام والمستفهم عنه، والصورة التحويلية التي تحذف منها أداة الاستفهام.

والحقيقة أننا في الاستعمالات العادية يندر أن نستفهم بأداة الاستفهام فإذا قلت: ذهبت إلى الجامعة؟ فإنني استفهمت دون الحاجة إلى أداة استفهام، ومع ذلك يظلُّ النمط الكلامي المذكور استفهاماً على الرغم من عدم وجود الأداة، حتى هذه الأنماط القرآنية، لولا وجود السماع في نقل القرآن لما عرفنا أنها استفهام إلا من خلال التركيب العام للكلام، وهذا دليل على صحة ما ذهب إليه القدماء من أن الاستفهام يجوز أن تحذف منه الأداة، ودليل على صحة ما ذهب إليه (palmer) من أن اللغة المكتوبة أقل قدرة في الاتصال بين الناس من اللغة المنطوقة⁽²⁾ أي أنَّ الاستفهام تركيب من التراكيب الكلامية التي تؤدي بالأداة أو بالتنغيم والأخير في القرآن الكريم كثير جداً، ووجوده في الاستعمال الشعري كثير أيضاً، وأما في اللغة المنطوقة فلا نكاد نستعمل الأداة في لهجاتنا الحديثة، وإنما يعتمد الاستفهام على النغمة الصوتية في فهم المعنى المراد، وهو طلب الإفهام.

(1) البحر المحيط 273/8 وانظر مختصر في شواذ القرآن 157

(2) Palmer, F., Grammar of the Arabic Language, P. 27.

بعبارة أخرى تمثل عملية التنغيم طريقة من طرق التحويل الأسلوبي، فننقل الكلام من معنى إلى معنى آخر وهو الاستفهام إذا كانت النغمة استفهامية والتنغيم عنصر من عناصر نقل المعاني إلى السامع، وهذا التحويل أكد في النفس من استعمال الأداة، وهو من التطريزات المهمة في نظرية الفنولوجيا التطريزية prosodic Phonology، التي تعتمد على وقوع الكلمة في سياقها الأدائي بالدرجة الأولى^(١).

(١) علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، ص45.

خلاصة هذه الدراسة

يمكن أن نخلص بعد هذه الدراسة التي يمكن تطويرها إلى دراسة موسّعة إلى عدد من الأمور المهمة، وأبرزها:

- علم اللغة النصي يهدف إلى وضع القواعد الكلية للنص، ولا يهدف أبداً إلى وضع قواعد بديلة عن نحو الجملة، إذ إن البحث في النص أو الجملة بحثان لا يلتقيان على مستوى التعقيد، فكلاهما يمثل حالة مختلفة عن الأخرى، فالقواعد النحوية هي التي تضع المعايير الصحيحة للتركيب اللغوي، لأن الجملة في نهاية الأمر هي التركيب الذي يملك قاعدة في أنظمة اللغة المجردة (competence)، وليس للنص قواعد خاصة يمكن أن يختزنها هذا النظام، فيبدع غيرها وفقاً لقواعدها المخزّنة، على النقيض من التراكيب الجمالية التي تخزن قواعدها في النظام اللغوي المجرد، ثم يولّد من هذه القواعد عدداً لا يمكن أن ينتهي من التراكيب المقيسة.

- أما النص، فهو مجموعة من الآليات التي تخضع للفكر الإبداعي، ولا يمكن تخزين قواعدها هنا، بل يمكن أن تخزّن في ملفات الخبرة الفردية، أو الذاكرة اللغوية والحياتية، فقد اعتمد الدادائيون مثلاً على الإبداع عندما ابتكروا طريقتهم في فوضى إعداد النص، ثم تحولت هذه الخبرة إلى تراث نحفظه ولا يمكن أن ننجزه إلا بالتقليد.

- تتغير قواعد النص بتغير الزمان والمكان والسياق الثقافي وأنماط الأنساق السائدة، ولكن قواعد إنتاج الجملة التي تعدّ أهم أساس للتفكير لا تتغير تغيراً مقصوداً كما هو الحال في قواعد النص والخطاب.

- يمكن أن تتغير آليات الإنشاء النصي تغيراً كبيراً ملحوظاً، وأما التغير التركيبي فلا يكون ملموساً في فترة قصيرة، بل يحتاج إلى حقبٍ طويلةٍ لملاحظته،

وهذا الأمر إنما يتّم في اللغات الحرة من القيود، وأما في اللغات المقيدة، فأمر
تغيره محدود الإمكان.

- إنَّ محاولة تطبيق آليات التجزئة النصية على بعض النصوص، كالنص
القرآني، لن تقود إلى نتيجة صحيحة بالضرورة، إذ يحكم هذه النصوص، وأغلب
النصوص فيما أحسب، عدد كبير من السياقات التحليلية التي قد لا تتفق مع
القواعد النصية التي يريدها النصابيون، وأبرزها قواعد أشكال النص وقواعد فهم
النص، وعندها سيجد الناقد نفسه بمواجهة نصّ كليّ غير قابل للتجزئة، وبخاصة
أنّهم ينادون بالتجزئة التي تفضي إلى الكشف عن القواعد الكلية التي تحكم إنشاء
النص، ولا ينادون بالتجزئة الهدمية التي تهدم البناء وتتركه مجزأً دون محاولة
إعادة البناء.

- إن مناداة التجزيين بإعادة البناء النصي وفقاً لمفهومهم عن النص الكلي
وإعادة بنائه، تتعارض مع فكرة منشئ النص الكلي، فإذا أراد هو كلياً لا دخل
للمتلقيين فيه تنطوي على مجازفة متمثلة بأن الباني الجديد أقدر على إظهار
جماليات النص الكلي أفضل من المنشئ الأول، وينطبق هذا التناقض على
محاولتهم تجزئة النص وتحكيم أدوات المنشئ الثاني الجديد بمشيئة المنشئ
المبدع.

- يمكن تطبيق بعض الآليات على التركيب الجزئية التي تتضافر في سبيل
التوصيل الدلالي أو تحقيق تداولية اللغة في بيئاتها المختلفة.

مراجع الدراسة

- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة دار السعادة، 1328هـ.
- البذور الزاهرة، في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، عبدالفتاح القاضي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1955.
- تاريخ اللغة العربية لجورجي زيدان، ص25، دار الهلال، القاهرة، 1904.
- تفسير النسفي، عبدالله بن أحمد النسفي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ن).
- الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، نشره محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1978.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت، (د.ت).
- الذات بين البناء والتفكيك، قراءة لغوية مقارنة في جذور الذات الإلهية في العهدين القديم والجديد، يحيى عبابنة، دار الكتاب الثقافي، إربد، 2013.
- دراسات في علم النحو العام والنحو العربي ، للمستشرق فيكتور خراشكوفسكي، ترجمه جعفر دك الباب وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، 1982.
- زاد التفسير في علم التفسير، ابن الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط1.
- شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق عبدالستار فراج ومحمود محمد شاكر، مطبعة دار العروبة، القاهرة، (د.ت).

- علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، يحيى عباينة وأمنة الزعبي، دار الكتاب الثقافي، إربد، 2005.
- علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، سعيد البحيري، مكتبة لبنان ناشرون، والشركة المصرية للنشر لونغمان، 1997.
- القاموس الجديد، علي بن هادية، وبلحسن البليش، والجيلاني بن الحاج يحيى، تونس والجزائر، 1982.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار المعرفة للطباعة، بيروت، (د.ت).
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، 1955.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبدالحميد النجار وعبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1994.
- مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، دار الهجرة، الرياض، (د.ت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، 1985.
- المقتضب، أبو العباس المبرّد، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون والمقدسات الإسلامية، القاهرة، 1399هـ.
- النص والخطاب، دراسة إجرائية في العلاقات النصيّة، جبار سويس الذهبي، 2011.

- النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري آن بافو وجورج إيليا سرفاتي، ترجمة محمد الراضي، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013.
- همع الهوامع، للسيوطي، طبعة حجرية مصورة عن طبعة دار السعادة.

التعليقات والمناقشات

- د. حامد صادق قنبي

يرى أن المحاضرات المتتالية اقتربت من التوصل إلى تعريف الخطاب كمصطلح يعني التواصل، إذ نتواصل نحن بالكلمة العربيّة، هذه الكلمة الخالدة التي نبتنا فيها ونبنت فينا، وهذه اللغة التي تتطور وتتمو ولن تشيخ أبداً.

- د. جمال مقابلة

يتساءل متعجباً: لماذا حين يكون هناك منهج عملي للتحليل نصبغ عليه صفات أخلاقية ونحاول التشكيك فيه، رغم أن الأصل محاولة بيان طبيعة البناء اللغوي أكثر من البحث عن التجزئة كمفهوم؟، ويعتقد أن التفكيك ليس مفهوماً هدأماً كما نظن، وإن فككت فيه المركزيه الأوروبية مثلاً؛ فهو منهج إجرائي لمحاولة تبين الوعي بالنسبة للغربيين.

- رد الدكتور يحيى عباينة

يرى أن الفلسفة التفكيكية أو التشريرية هدأمة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى؛ إذ إنها لا تقوم على تشریح النص الأدبي وحسب، وإنما تتطلق من فلسفة عميقة تعني تشریح الذوات الكبرى وتفكيكها إلى ذوات صغرى. وهذه الفلسفة تفكك حتى الذات الإلهية وهذا موجود في فلسفة (دريدا) التفكيكية التي تسود العالم الآن؛ فهم يعتقدون أن المفكك والمشرّح أقدر من الباني فيفككون أي نصّ إلى الحد الذي يتساوى فيه أي نص مع غيره، فتفكيك أي نصّ قرآني أو أدبي إلى وحدات صغرى سيؤدي إلى العدمية أو الهدمية.

وإلا ما الفرق بين المكونات الصوتية الأصلية في مقامة نظيرية وسورة

(يس) على سبيل المثال.

ويتابع قائلاً: أنا لا أظلم دريدا ولا أفيم عمله، وإنما هو رجل يتبع فلسفة لا دينية ضدّ الذات الإلهية وضدّ أي ذاتٍ كبرى. وعبدالله الغدامي هو أكثر من دافع عن التفكيكية في كتابه "الخطيئة والتكفير" فسمى أتباع البنيوية - وهي أيضاً مبدأ غير إيماني - خطيئة كبرى عندما تحوّل من مبدأ البنيوية إلى التشريحية؛ فعّدّ البنيوية خطيئةً يمكن التكفير عنها بالتشريح والوصول إلى العدمية.

